

# التفاهم المتزايد في مأساة النزوح الداخلي في العراق

فالتز كيلين

نزع ما يقرب من مليونين من العراقيين ضمن حدود بلادهم، منهم أكثر من ٧٠٠ ألف نزحوا خلال فترة الأشهر الأربعة عشرة الماضية وحدها. وتشير التقارير إلى أن النزوح الداخلي لا يزال مستمراً في الوقت الحالي، وأنه ما لم تتم استعادة السلام والاستقرار في أسرع فرصة ممكنة، فإن أعداد النازحين داخلياً سوف تواصل زيادتها المطردة لا محالة.

## أولويات العمل

المجتمعات التي عاشوا وتربوا فيها، من صعوبات خاصة ويواجهون باستحالة الحصول على الخدمات العامة المتواجدة بالفعل.

بينما نجد أن لدى النازحين داخلياً الكثير من الاحتياجات، نجد نفسي راغباً في التأكيد على ثلاث أولويات للعمل لحماية أولئك ممن يتم تهجيرهم ضمن حدود العراق.

أولاً، تتحمل الحكومة الوطنية مسؤولية حماية ومساعدة مواطنيها النازحين، يدعمها في ذلك المجتمع الدولي. وقد بذلت وزارة المهجرين والمهاجرين والهلال الأحمر العراقي وعدد من المنظمات العراقية غير الحكومية الشجاعة جهوداً مخلصاً لمساعدة النازحين داخلياً، بيد أن مشاكل النزوح لا تزال قائمة. فعلى سبيل المثال، ثمة تقارير تفيد بمجابهة النازحين داخلياً لبعض المشاكل في الاستفادة من نظام التوزيع العام والذي يعتمد عليه العراقيون في الحصول على حصصهم اليومية من الغذاء. وفي بعض الحالات، يُطلب إلى النازحين داخلياً العودة إلى مجتمعاتهم الأم لتسجيل أحقيتهم في هذه الحصص. وحتى في الحالات التي يتسنى فيها لهؤلاء التسجيل تمر فترات تأخير طويلة قد تمتد لبضعة أشهر قبل أن يتم إقرار ومنح هذه الحصص. وإجراء ضروري طارئ، فإني أحث هنا الحكومة العراقية على أن تتخذ الخطوات الضرورية لضمان قدرة السكان الذين يتم تهجيرهم من مجتمعاتهم على تلقي حصصهم الغذائية في المجتمعات التي استقروا فيها، وبحيث لا يتوجب عليهم العودة ثانية إلى مسقط رأسهم لإعادة تسجيل حصصهم، وأن يتم اتخاذ إجراء فوري بشأن العراقيين المهجرين ممن لا يمتلكون المستندات الضرورية لضمان استمرار استفادتهم من نظام التوزيع العام.

ثانياً، ثمة تقارير تفيد بأن بعض المحافظات العراقية تقوم بتقييد دخول النازحين داخلياً إلى داخل حدودها وحده. ورغم صحة الإدعاءات بأن وصول أعداد كبيرة من النازحين داخلياً يزيد من العبء على الموارد المتاحة ويمكن أن يخلق توتراً مع المجتمعات المستضيفة لهم، إلا أنني أود التأكيد على أن المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي، والتي تم إقرارها بالإجماع في مؤتمر القمة العالمي في سبتمبر عام ٢٠٠٥ "كإطار دولي هام لحماية الأشخاص النازحين"، تنص على منح حرية التجوال

في بعض الدول الأخرى ذات الأعداد الهائلة من النازحين داخلياً، نجد الهيئات الإنسانية الدولية تقدم مساعداتها إلى حين أن تتحسن الأحوال إلى درجة تسمح بعودتهم إلى منازلهم. بيد أن العراق هو بلا شك حالياً أسوأ مكان في العالم بالنسبة لعمل الهيئات الإنسانية الدولية. وكانت معظم الهيئات قد نقلت فرقها الدولية العاملة إلى خارج العراق بعد تفجير عام ٢٠٠٣ لمقر الأمم المتحدة في بغداد، حيث يُنظر إلى المساعدات التي تقدمها قوى التحالف العسكرية والمدنية غالباً بنظرة ملؤها الشك والريبة. وقد تعرض العاملون في حقل المساعدات الإنسانية سواء من المحليين أو الأجانب لهجمات الميليشيات المسلحة. وقد رأينا كيف أن اختطاف فريق الهلال الأحمر العراقي قد أدى بالمنظمة إلى تعليق عملياتها في بغداد لمدة شهر كامل - وذلك في وقت كانت خلاله المنظمة تقدم المساعدات لما يقرب من ربع مليون نسمة. وتعمل فرق المنظمات غير الحكومية المحلية بشجاعة لمساعدة العراقيين المحتاجين بيد أن مساعيهم للوصول إلى التجمعات السكانية المختلفة التي تخدمها تتعرض بشكل متزايد للتقويض، إضافة إلى معاناتها من نقص التمويل. وثمة خطر حقيقي يتمثل في أن هذا الفراغ في المساعدات الإنسانية قد تملأه الميليشيات المسلحة التي توفر مساعدات الإغاثة لخدمة أهدافها السياسية ممثلة في توسيع نطاق سيطرتها على الأقاليم.

وتبدو ظروف المعيشة الحالية بالنسبة للكثير من العراقيين، إن لم يكن معظمهم، باعثة على التشاؤم. ذلك إنه بالإضافة إلى النازحين داخلياً، هناك أيضاً ما يقرب من أربعة ملايين عراقي آخرين يفتقدون تأمين مصادر الغذاء وفق تقديرات الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٦، وجد أن ثلث السكان يعيشون في حالة من الفقر، وتتراوح نسب بطالة العراقيين بين ٢٠ و ٦٠٪ في بعض المناطق. ويعاني السكان من نقص في مصادر الكهرباء والمياه النظيفة. وقد تعرض قطاع الخدمات الصحية على الأخص لانهايار كبير نتيجة لنزوح أطباء المدربين وغياب التجهيزات الطبية. ويعاني النازحون داخلياً، والذين تم اجتثاثهم من

يفر العراقيون من منازلهم بسبب العنف السائد في العراق، فوفقاً للمقابلات التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة، قال معظم النازحين داخلياً أنهم تركوا ديارهم بسبب العنف الطائفي وأوضاع العنف العام والعمليات العسكرية المستمرة. وقد كانت جماعات الأقليات هي الأكثر تعرضاً لخطر الاستهداف وقد هجرت مجتمعاتها بأعداد غفيرة. وبينما سعي الكثيرون منهم للحصول على الأمان في الدول المجاورة - وكما يحق لهم ذلك بموجب القانون الدولي - فإن قطاعاً كبيراً منهم لا يتوافر لديه بعد الاستعداد أو القدرة لمغادرة البلاد. وكما تشير إحدى الدراسات الحديثة التي أجراها مشروع بروكينجز- بيرن حول النزوح الداخلي، فإن هناك أمماتاً مختلفة من النزوح. فبالإضافة إلى القطاعات السكانية التي تفر من ديارها إلى حيثما أحسست بالأمان، فإن الكثير منهم قد فضلوا البقاء في منازلهم بيد أنهم وكإجراء وقائي يفترضون لنومهم أماكن مختلفة عند حلول الظلام (فيما يسمى بالنزوح الليلي) أو يمتنعون عن الذهاب إلى العمل أو المدارس (ما قبل النزوح) أو ينزحون من مكان لآخر لأكثر من مرة (وهو النزوح المتكرر). وبرغم غياب أية بيانات منهجية في هذا الشأن، إلا أنه من الأرجح أن أولئك النازحين داخلياً هم أكثر ضعفاً وتعرضاً للأخطار من اللاجئين لسبب بسيط وهو أن النازحين داخلياً هم أكثر قرباً من مناطق الصراع التي أدت إلى نزوحهم.

وبرغم الحاجة المؤكدة للحكومات المستضيفة للعراقيين النازحين إلى الدعم في هذا الصدد، إلا أن لدى النازحين داخلياً في العراق احتياجاتهم الواضحة التي يجب التعامل معها - رغم كونها أقل وضوحاً لمن هم في خارج البلاد عنه بالنسبة للاجئين في الدول المجاورة. ومع ذلك، فإن احتياجات النازحين داخلياً تكون أكثر صعوبة في تلبيتها من تلبية احتياجات اللاجئين ممن يتمتعون على الأقل بوجود الهيئات الفاعلة لبحث متطلباتهم وقدرة الجهات المانحة على مراقبة تنفيذ البرامج.

لقد فر هذا الشاب  
العراقي مع عائلته  
من منزله بعد موجة  
من الاعتقاقات  
في منطقته، وهم  
يسكنون الآن في  
شمال العراق حيث  
يعمل في مخبز  
محلي لإعالة عائلته



UNHCR/البروكينغز

الأحوال دافعاً لإكراه الناس على الإقامة فيها، سواء بالقوة أو بربط الإقامة فيها باستلام المساعدات. أضف إلى ذلك ضرورة أن يتمتع جميع الأشخاص النازحين بالحق في الحصول على المساعدات وفتح الخدمات المتاحة أمامهم- حتى ولو لم يختاروا العيش في المعسكرات.

تواجه مساعي الاستجابة لاحتياجات الأشخاص النازحين داخلياً في العراق العديد من التحديات، منها في المقام الأول، الوسائل التي من شأنها تأمين الحماية لقطاعات المدنيين في العراق ضد تهديدات النزوح العشوائي وكذلك الوسائل التي من شأنها تعيين أشخاص مسؤولين يتولون مسؤولية تنظيم هذه الحماية وذلك على وجه عاجل. إلا أنه وحتى انتهاء العنف وحتى يتمكن الناس من جديد على العودة لمجتمعاتهم أو إيجاد حلول عملية لهذا، تتحمل الحكومة العراقية المسؤولية، وكما تص على ذلك المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي، لضمان إسبغ مظلة الحماية والمساعدات على الأشخاص من غير القادرين على إيجاد حل آخر سوى النزوح القسري والبقاء في العراق. وإني لأمل في أن يقوم المجتمع الدولي، شاملاً هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بتركيز مساعيه على النازحين داخلياً في العراق والسعي لوسائل تفلح في تدعيم جهود الحكومة العراقية في هذا الشأن.

فالتز كيلين (walter.kaelin@oefre.unibe.ch) ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق النازحين داخلياً.

١. أشرف الخالدي وفكتور تانر، "العنف الطائفي: الجماعات الأصولية تدفع إلى النزوح الداخلي في العراق". [www.brookings.edu/printme](http://www.brookings.edu/printme).  
٢. [wbs?page=/fp/projects/idp/200610\\_displacementiniraq.htm](http://wbs?page=/fp/projects/idp/200610_displacementiniraq.htm)  
[www.brook.edu/fp/projects/idp/gp\\_page.htm](http://www.brook.edu/fp/projects/idp/gp_page.htm)

بعض المنافع - أبرزها القدرة على توفير الخدمات العامة للفئات النازحة - إلا أنها تعاني في الوقت ذاته من بعض العيوب الخطيرة. وأبرز هذه العيوب التي نلاحظها، ومع الأخذ في الاعتبار حقيقة أحداث العنف الطائفي المتزايدة في العراق، تتمثل في أن نقل النازحين داخلياً للمعسكرات يمكن أن يخلق تهديدات أمنية أو تضحيات بجماعات النازحين الذين يتم في العادة لم شملهم معاً. كذلك فإن المعسكرات مكلفة في بنائها والمحافظة عليها وقد تخلق أعراض الانتكالية التي قد يصعب التغلب عليها عندما تتحسن الأحوال. وعلاوة على ذلك، فإن واقع الخبرة التي تراكمت إلى الآن بشأن هذه المعسكرات في العراق يشير إلى أن هذه المعسكرات ليست ملائمة اجتماعياً لمعظم العراقيين وأنه من الضروري البحث عن وسائل بديلة.

إن السماح للنازحين داخلياً بالعيش ضمن مجتمعات قائمة يقوي من روابطهم بالمجتمع ويزيدها متانة. وبدلاً من تخصيص الموارد للمحافظة على المعسكرات، يمكن منح هذه الموارد للعائلات بشكل يسمح لها ببناء حجرة إضافية في منازلهم لإيواء واستضافة أفراد العائلات النازحة. ويمكن تشجيع المجتمعات في العراق على تشييد مبان شبه دائمة للنازحين وكذلك توسيع نطاق الخدمات العامة في هذه المجتمعات مما يستوعب احتياجات النازحين. وبالأخذ في الاعتبار تساؤل فرص الإسكان في العراق، نجد أن هذه الأبنية يمكن الاستفادة منها في طور إعادة الإعمار. فبالنسبة للنازحين داخلياً ممن لا يستطيعون العيش وسط أفراد عائلاتهم، يمكن أن تكون إمكانية استخدام المباني العامة غير الأساسية كملاجئ مؤقتة حلاً وجيهاً. ومع ذلك، فإذا ما أنشئت معسكرات النازحين داخلياً، فلا يجب أن يكون هذا بأي حال من

الأشخاص النازحين داخلياً ضمن حدود بلادهم. وبالتالي فإن لدى الناس حق أساسي في السعي للفرار من مناطق العنف من خلال الانتقال إلى مكان آخر ضمن حدود بلادهم. وينبغي أن تبحث السلطات المحلية الوسائل الضرورية لضمان عدم تعرض النازحين داخلياً لأي شيء مما يعوق مساعيهم لإيجاد الملاذ الآمن والحماية ضمن حدود العراق. مع التعرف في نفس الوقت على التحديات التي يفرضها وصول النازحين داخلياً بالنسبة للحكومات المحلية، وهنا ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية العراقية والمجتمع الدولي لإيجاد الوسائل التي من شأنها أن ترفع من قدرة السلطات المحلية على الاستجابة لاحتياجات النازحين داخلياً وتخفيف الضغوط الواقعة على الخدمات العامة في المجتمع المستضيف. وهنا تحتاج السلطات المحلية للدعم كي تتمكن من توفير القوت والمأوي لمن يعيشون ضمن نطاق اختصاصاتها، وذلك بدلاً من أن تشجع بوجهها عن الضعفاء المتلهفين على فرص للأمان.

وختاماً، فإن معظم النازحين داخلياً في العراق يقومون إما باستئجار المنازل، أو يلجأون للعيش مع عائلاتهم أو أصدقائهم أو يعيشون في مبان مهجورة من نوع أو آخر. والبعض من هؤلاء يواجهون الطرد، بينما يعاني البعض الآخر من زيادة التوتر مع العائلة أو الأصدقاء المستضيفين وكثير منهم يواجهون خطر التشرد. ويفتقد الكثير من النازحين داخلياً مصادر المياه النظيفة ومرافق الرعاية الصحية. وعلى حين نجد أن معظم المحافظات العراقية قد أنشأت نوعاً من أنواع المعسكرات للنازحين داخلياً، إلا أن أقل من ١٪ من النازحين يعيشون في هذه المعسكرات. ولا ينبغي استخدام المعسكرات إلا كملاذ أخير. وبرغم أن معسكرات النازحين داخلياً قد تضم